



The foundations of pluralism in modern Western liberal political thought

D. Mahmoud Ezzo Hamdo*

College of Political Science - University of Mosul

Article info.

Article history:

- Received 31 Mar 2019
- Accepted 13 Apr 2019
- Available online 5 May 2019

Keywords:

- pluralism
- liberal
- political thought

Abstract: Research tackles the bases that pluralism based on . in the western liberal thought for example many of lebral opinions that of called for pluralism were discussed so research divided to for mian aspects : first aspect the theoritical political .liberal and political pluralism concepts of the research . the second aspects : tackles the descussion relativity of the truth and right and the pluralism of the contempromy western liberal thought . third aspect : tackles the equality and emphasizing of the pluralism in the contempromy western liberal . thought fanally the fourth aspect tackles the political respresentation and pluralism in the western liberal thought . the research also has ended with many of conclusions .

* **Corresponding Author:** Mahmoud Ezzo Hamdo, **E-Mail:** , **Tel:** , **Affiliation:** College of Political Science - University of Mosul.

أسس التعددية في الفكر السياسي الليبرالي الغربي المعاصر

م.د. محمود عزو حمدو
كلية العلوم السياسية - جامعة الموصل

معلومات البحث :

تواريخ البحث:

- الاستلام : 31/اذار/2019
- القبول : 13/نيسان/2019
- النشر المباشر : 5/5/2019

الخلاصة : يسعى البحث إلى ببيان الأسس التي تركز عليها التعددية في الفكر الليبرالي الغربي ، وفي سبيل ذلك استعرضنا جملة الآراء الليبرالية التي بشرت بالتعددية، وللولوج إلى الموضوع بشكل أكثر اتساقا قسم البحث إلى أربعة محاور رئيسة علاوة على مقدمة وخاتمة، يبين المحور الأول فيها مفاهيم البحث المتمثلة بالنظرية السياسية، الليبرالية والتعددية ، وبدأ المحور الثاني في نسبية الحق والحقيقة والتعددية في الفكر الليبرالي الغربي المعاصر، وتناول المحور الثالث المساواة وتثبيت التعددية في الفكر الليبرالي الغربي ، ومن ثم اختتم المحور الرابع التمثيل السياسي والتعددية في الفكر الليبرالي. كما انتهى البحث بجملة من الاستنتاجات.

الكلمات المفتاحية :

- التعددية
- الليبرالية
- الفكر السياسي

المقدمة :

تعد قضية التعددية السياسية من القضايا المحورية التي انشغل بها الفكر السياسي الغربي المعاصر ، إذ بدأت نظريات التعددية السياسية بالظهور بعد الحرب العالمية الثانية ، بكتابات روبرت دال وديفيد ابتر، وفي تطبيقات العديد من الدول الأوربية - لاسيما تلك التي تمتاز بتباين تكويناتها الاجتماعية - لنوع من الديمقراطية يتجاوز التقسيم التقليدي أكثرية وأقلية ، ومن جهة أخرى بدأت الكتابات الأمريكية تنظر لإمكانية تحقيق المشاركة وتوازن جماعات المصالح داخل المجتمع ومدى تأثير الأفراد في عملية صنع القرار للسياسات العامة .

واعتمدت تلك النظريات بخصوص التعددية على عدة أسس وأصول فكرية يقع في مقدمتها نسبية الحقيقة والحق ، والمساواة كأساس للتعددية ، والتمثيل السياسي كأساس ثالث للتعددية السياسية ، وقد كانت تلك النظريات بمثابة الرد على نظريات النخبة ، والنظريات الراديكالية التي كانت ترمي إلى توسيع نطاق المشاركة السياسية .

ويرمي منظرو التعددية من وراء ذلك محاربة الأحادية سواء في الحكم أم القيم أم المذاهب أم الأفكار ومحاولة فرض ذلك بالقوة ، استنادا إلى أن تعدد آراء ومعتقدات ومذاهب وقوى المجتمع السياسية سيعمل على منع أي محاولة للقسر والإكراه. وان ما يجعل منظري التعددية السياسية متفائلين أن الذي يجعل التعدد في المعادلات ممكنا والصراع من اجل منظومة ما منها ضروريا هو إمكانيات التفاعل الناتج عن التداخل بين القيم المتعددة. والفارق العملي بين نظريات الأحادية ونظريات التعددية، إن الأولى تفسر حالة واحدة هي موقف المغالاة الكلية، بينما الثانية تفسر مجموعة من الحالات على

مقاييس متعددة ، وتجعل إمكانية المساومة والتوافق أمرا واردا ومعقولا . وتقدم نظريات التعددية أساس لتحليل المبادئ الديمقراطية بصورة تتلائم مع روح العصر ، ومع التقدم الحاصل في كافة المستويات العلمية والثقافية والاجتماعية واحتوتها فلسفة نحت منحى علمي في التعاطي مع المستجدات التي بدأت تظهر وكان لابد من وضع معالجات لها .

من هنا فان البحث ينطلق من فرضية أساسية مفادها إن ثمة أسس فكرية ارتكزت إليها التعددية السياسية، وتعاملت التعددية ارتكازا على تلك الأسس للتنظير والتبشير بقيمها ونتائجها الايجابية. ولوضع الفرضية محل الاختبار استند البحث على المنهج التحليلي كما استعان بالمنهج التاريخي من اجل تغطية الموضوع بشكل علمي.

ومن اجل الإحاطة بالموضوع فقد قسم البحث إلى أربعة محاور ، تناول المحور الأول إطار نظري لمفاهيم البحث المتمثلة بالنظرية السياسية، الليبرالية، التعددية السياسية، في حين عرض المحور الثاني نسبية الحقيقة والحق في الفكر الليبرالي الغربي المعاصر، وفي المحور الثالث سلط الضوء على المساواة وتثبيت التعددية في الفكر الليبرالي الغربي، ثم في المحور الرابع عرج على التمثيل السياسي والتعددية في الفكر الليبرالي الغربي .

المحور الأول : إطار نظري لمفاهيم البحث

ينبغي لكل بحث علمي من أن يكون له تأصيل لمفاهيمه التي تتداول بين زوايا وجنات البحث تستعرض فيها ابرز الرؤى لتلك المفاهيم ، من هنا سيعرض هذا المحور ، النظرية السياسية، الليبرالية، التعددية السياسية، وسنحاول التعرّيج عليها بشكل مقتضب لضرورات البحث.

1- النظرية السياسية :

تعرف النظرية السياسية بأنها البناء التصوري الذي يبينه الفكر السياسي ليربط بين مبادئ ونتائج سياسية معينة ، أو الرابطة العقلية بين مجموعة من الوقائع والظواهر السياسية المحكومة بالتجربة الموضوعية التي يمكن أن تحدد قانونا عاما لدى مجموعة من الظواهر السياسية . وينصرف احد معاني النظرية السياسية كما وضعته منظمة اليونسكو بأنه : "الدراسة المنهجية للمؤسسات والسلوك السياسي في العالم المعاصر ، مع الابتعاد عن أية أحكام أخلاقية ، أو قيم معيارية، ومحاولة التوصل إلى تعميمات بواسطة طرق ومناهج جمع المعلومات والتحقق من صحتها بالبرهان ، وليس بالحدس" (i)

2- الليبرالية :

يرى كثير من الكتاب والاكاديميين بان الليبرالية هي " تجل عقلائي واجتماعي يطرح الحرية كمبدأ أو غاية للنشاط الإنساني أو للتنظيم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي ، ويستهدف تخليص الفرد من كل أشكال الهيمنة الدينية والاجتماعية والسياسية بقصد ضمان إمكانية تأكيد حقوقه والعمل على زيادة فرصه وقدراته" (ii)

ويشير فايز صالح أبو جابر بأن فلاسفة الليبرالية وضعوا نصب أعينهم مهمة إزالة عقائد وتقاليد العصور الوسطى باستبدالها وتحزبها وإجحافها في حقوق الفرد والتحرر من التعنت الكهنوتي وتحطيم مذهب الحق الإلهي للملك وإبادة التقاليد البالية وإزالة المراقبة على أفكار وأعمال الناس . ولذا قام الفلاسفة والمفكرون بترويج الأسلوب العلمي وإتباع المنطق والانفتاح الفكري والبحث على روح التسامح لآراء ومذاهب الآخرين. (iii)

وارتكزت الليبرالية على عدة أسس أهمها الفردية ، والنزعة الطبيعية ، والنزعة العقلانية . (iv) ويشير سعدي كريم سلمان إلى أن هناك عدة أسس تشكل قاسما مشتركا بين معظم المدارس الفكرية التي تتبنى الديمقراطية الليبرالية لعل من أهمها :

الإيمان بالقيمة الفائقة للفرد وحياته وحقوقه، واحترام الفردية بمعناها الفلسفي ، والتأكيد بان للفرد حقوقا طبيعية بشكل مستقل عن الحكومة ويوجب حمايتها . اما على المستوى العملي فان هناك عدة أسس تقوم عليها الديمقراطية أهمها : التعددية السياسية ، تشارك القوى السياسية في صناعة القرار السياسي ، واحترام مبدأ الأغلبية كأسلوب لاتخاذ القرارات ، والدولة القانونية واهم عناصرها، وجود دستور والفصل بين السلطات، وخضوع الحاكم للقانون ، وإقرار الحقوق الفردية للمواطن.(v)

مما سبق يستنتج ، بان الليبرالية كنظرية تقوم على أساس إن الفرد هو محور الحياة السياسية ووجوب احترام حرياته وحقوقه المختلفة ، كذلك فان لها عدة ميادين سواء تعلق ذلك بالحياة السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية. بالإضافة إلى ارتكازها إلى النزعتين الطبيعية والعقلانية التي تمهد للنظرة إلى المستقبل وتجاوز تراكمات وارث الماضي وتقديم خيار العقل والمنطق في مواجهة الخرافة والأسطورة .

2- التعددية السياسية :

يعد مفهوم التعددية مفهوما عاما قابلا للتطبيق على كافة المجتمعات والنظم السياسية المعاصرة باعتباره تعبيراً عن ظاهرة عامة شائعة الانتشار ، وهو مفهوم مركب باعتباره تعبيراً عن ظاهرة متعددة الأبعاد والأشكال . فهناك التعددية الثقافية ، والتعددية الاجتماعية ، والتعددية السياسية . وهو مفهوم معقد ، وذلك لارتباطه من ناحية بالعديد من المفاهيم الأخرى مثل العرقية والطائفية والدولة القومية والأمة والديمقراطية والمشاركة ، ولكون الأبعاد التي يقوم عليها من ناحية أخرى تتضمن عناصر متشابكة ومتداخلة تتوقف بدورها على مجموعة كبيرة من العوامل والمتغيرات المتفاعلة الداخلية منها والخارجية . كما انه مفهوم مراوغ حيث إمكانية استخدامه مثلا للإشارة إلى التعددية السياسية المقيدة، كصيغة تهدف بالأساس إلى امتصاص السخط الشعبي - تماما - مثلما يستخدم للتعبير عن التعددية السياسية بمعناها الشامل ، وكما تعرفها خبرة البلدان المتقدمة بكل ماترمي إليه من الإقرار بحق كافة القوى من التعبير عن نفسها.(vi) وتشير موسوعة السياسة للكيالي إلى أنها الحق المشروع في الاختلاف ، والاختلاف وحده لا يولد تعددية ، كما أنها مفهوم ليبرالي ينظر إلى المجتمع على أنه متكون من روابط سياسية وغير سياسية متعددة ذات مصالح مشروعة متفرقة .(vii)

إما مفهوم التعددية السياسية فيشير إلى "مشروعية تعدد القوى والآراء السياسية وحقها في التعايش والتعبير عن نفسها، والمشاركة في التأثير على القرار السياسي في مجتمعها". والتعددية السياسية بهذا هي إقرار واعتراف بوجود التنوع الاجتماعي وبان هذا التنوع لابد أن يترتب عليه خلاف أو اختلاف في المصالح والاهتمامات والأولويات وتكون التعددية السياسية هنا هي إطار مقنن للتعامل مع هذا الخلاف أو الاختلاف بحيث لا يتحول إلى صراع عنيف يهدد سلامة المجتمع وبقاء الدولة .(viii)

بينما يرى احمد صدقي الدجاني بان التعددية السياسية تعني أولا الاعتراف بوجود تنوع مجتمع ما بفعل وجود عدة دوائر انتماء فيه ضمن هويته الواحدة . وتعني ثانيا احترام هذا التنوع وقبول ما يترتب عليه من خلاف أو اختلاف في العقائد والألسنة والمصالح وأنماط الحياة والاهتمامات ومن ثم الأولويات . ويعني ثالثا إيجاد صيغ ملائمة للتعبير عن ذلك كله بحرية في إطار مناسب ، بشكل يحول دون نشوب صراع يهدد سلامة المجتمع ،وان اشتراك جميع فئات المجتمع في هذا الإطار بآرائهم هو ما يصطلح على تسميته بالمشاركة السياسية .(ix)

وفي المقابل فان البعض يميز بين التعددية والتنوع ، بوصف التعددية هي شعبة من شعب التنوع وليست مرادفته ، وتنصب في المقام الأول على شكل العلاقات الاجتماعية الذي يتحدد من خلال تفاعل طرفين أساسيين يؤثران في النظام السياسي مثلما يتأثران به . (x)

في حين يذهب احمد ثابت بالقول أن التعددية السياسية كمفهوم نشأ في الغرب في إطار الجدل بين الليبرالية الكلاسيكية والليبرالية الجديدة ، فبينما ظهرت التعددية كفكرة لدى مفكري العقد الاجتماعي في مواجهة فكرة السيادة التي يدافع أصحابها عن الحكم المطلق ، فقد رأى مونتسكيو إن أفضل أنظمة الحكم هو ذلك الذي يقوم على مبدأ الفصل بين السلطات ومثاله النظام الانكليزي، فهذا المبدأ يكفل الحد من طغيان السلطة على حقوق الأفراد . ويرى كذلك جيمس ماديسون انه لا سبيل لتجاوز النزعة الأنانية للإفراد إلا ببناء مجتمع سياسي يقوم على التوازن والرقابة بين المؤسسات ، وهو مايتحقق رأسيا من خلال الفصل بين السلطات الثلاث ، وأفقيا عن طريق السيادة الموزعة فدراليا بين السلطات المركزية والمحلية من جانب آخر وهذا يضمن عنده قيام جماعات ومناطق مختلفة داخل الدولة بحيث تنوع الجماعات السياسية ، وبما يؤدي إلى تعدد مراحل صناعة القرار التي تضعف حتما من إمكانية طغيان الأغلبية . (xi)

اما النظريات الحديثة والمعاصرة للتعددية فقد بدأت مع كتابات ترومان وروبرت دال بعد الحرب العالمية الثانية، وكذلك مع كتابات شومبتر وابتتر، ونبع موقفهم من الغوص في عمق توزيع السلطة في الديمقراطيات الغربية، وبعبارة السلطة يرى ديفيد هيلد ظل التعدديون عموما يعنون القدرة على بلوغ الأهداف في مواجهة المعارضة. (xii)

وقد أصبح من الواضح كما يرى عامر حسن فياض أن للتعددية السياسية المعاصرة لون من ألوان الدفاع عن النظم الديمقراطية الموجهة ضد النزعات والاتجاهات الواحدية الشمولية الكليانية المطلقة ، وكذلك ضد طغيان أي فئة على أخرى (xiii).

المحور الثاني :

نسبية الحقيقة والحق في الفكر الليبرالي الغربي المعاصر

تذهب المدارس الفكرية - التي تنظر للتعددية السياسية في الفكر الليبرالي - بالانطلاق من رفض الواحدية سواء في الحقيقة أو غيرها والتأكيد على النسبية في الأفكار والحقائق والمعتقدات ورفض الاطلاقية . ولقد أكدت الفلسفة الغربية على فكرة الفيلسوف بديلا عن فكرة النبوة ، والفيلسوف هو المترجم على قمة هذا المنهج ، وهو منهج بحكم تعامله مع المادة للسيطرة على الطبيعة ، يفرض التفاعل مع الأجزاء يفرز ويفرض " العقلية النسبية " في التعامل مع الأشياء . إذ يؤكد العلواني بأنه ورث حملة النهج المادي فكرة التعددية في الفلسفة والفلاسفة من الإغريق ، وربما كان لذلك علاقة بفكرة " تعدد الآلهة " . وقد ولدت لديهم فكرة النسبية(*) في الأفكار وتكرست لديهم فكرة القبول والرفض الجزئيين لها . وانتفت فكرة التقديس للأفكار والحقائق بقدرسية أصحابها أو مصادرها ، وانتفى مبدأ انقياد الإنسان لعقيدة أو فكرة كلية عن الكون والإنسان والحياة . وانتفت فكرة النص المطلق وتكامل نمو العلمانية كنموذج معرفي ، وصار للفرد في إطار هذا المنهج حق توليد المبادئ والعقائد والتشريعات وتعديلها وتغييرها وإلغائها وكذلك حق اعتبار القيم أو إلغائها أو تغييرها أو تعديلها دون الحاجة إلى أي مصدر خارج الإنسان. (xiv)

وتنطلق النسبية من التأكيد على أن المعتقدات والمبادئ خاصة القيمية منها ليست وثوقية بل تعتمد صحتها على العصر الذي جاءت فيه أو على الجماعات والأفراد الذين يؤمنون بها ، وفي هذا الصدد أكد جون ستورانت ميل على انه لا يجوز للسلطة التشريعية أو التنفيذية التي تتحد مصالحها مع مصالح الشعب أن تفرض آراء معينة على الناس وأن تحدد لهم ما يجوز اعتناقه من نظريات ومايجوز لهم سماعه من مناقشات . (xv) ويشير إلى أنه لا يمكن إطلاق صفة اليقين على أية قضية ، بينما يمكن أن يوجد شخص واحد ينكر يقينها لو سمح بمناقشتها . (xvi)

والنسبية بما تقرره من انعدام اليقين وإرساء دعائم الشك ، تخلق واقعا يمكن أن يعزز التعددية في الآراء ومن ثم تعددية القيم السياسية ، ونظرا لقيام المجتمع الليبرالي على النسبية فلا يصح وجود يقينية عقدية تتأسس على مفهوم الحق والباطل . إذ يؤكد اوس جينز بأنه تقف التعددية المعاصرة وبكل قوة بسبب حضورها وديمومتها أو منطق فرضيتها (من أن مذهبها واحدا موحدًا من المعتقدات لا يمكن له السيطرة في مجتمع تعددي إلا بوسيلتين من خلال الإقناع ، وهو بعيد الاحتمال حاليا لأنه لا يتماشى مع النمط الدارج ، أو عن طريق الإكراه باستخدام القوة القمعية للدولة ، وهو أمر غير عادل ومناهض للحرية ولا يجوز استخدامه في أي وقت) وإذا كانت الحرية الدينية تجعل العقيدة أمرا بعيد الاحتمال ، فان التعددية تجعل الحرية الدينية أكثر ضرورة ، من اجل التعامل مع مختلف الفئات الاجتماعية وبما يحسن العلاقات بين مختلف تلك الفئات وبما لا يفرض أي احد عقيدته الدينية على الآخرين . (xvii)

إما مارسيل غوشيه فيرى انه ليس للإيمان معنى في هذا المرحلة التي توقف فيها عن ان يكون نتيجة للعرف والعادة ليصبح بالضرورة خيار الفرد سوى العمل على فرض نفسه في العالم باعتباره حقيقة واحدة وحصريّة . ويشير بأنه لا يعني بالتعددية مجرد التسليم بالوجود الفعلي لا يفكرون مثلك ، وإنما يعني بها أن يدرج المؤمن في عقيدته الخاصة الوجود المشرع لمعتقدات أخرى . التعددية بوصفها معطى وقاعدة شيء ، والتعددية الموجودة في ذهن المتدينين شيء آخر . إن نسبية الإيمان الخاصة هذه هي النتاج المميز لعصرنا الحالي . (xviii)

أن نسبية الحقيقة يبعد عنها صفة العمومية ، والحقائق إن وجدت فإنها تتفاوت وفقا للزمان والمكان والظروف المحيطة بالفرد والمجتمع ، وتبعًا لذلك فلا توجد حقائق مطلقة تفرض على الأفراد والمجتمعات ، إذ يشير ايليا حريق بأنه ليس في السياسة حقيقة ، بل مواقف تتصارع وتتقارب بوتيرة تجاذب لا تكل ولا تنتهي . الخلاف في السياسة هو الأصل ، والخلاف ونسبية الحقيقة هو الباقي وليس النزاع . فالنزاع قابل للفض والتسوية وغالبا ما يتم ذلك بما أوتينا من ملكة التدبير ، وهي طاقة عقلية جوهرها الحساب والموازنة، بينما يظل الخلاف القديم أو ما استجد قائما، الخلاف في النظام الديمقراطي التعددي أمر مشروع، وتستمر الأطراف المعنية ، حتى بعد التسوية ، في العمل من اجل ترجيح مواقفها بالطرق السلمية ، ان التفاوض حول القيم والمطالب والأخذ والرد والتبادل والانتخاب ، جميعها من طرق المعاملة مع الخلاف للخروج بنتيجة عملية يمكن التعايش معها أو حولها. (xix)

تفهم التعددية السياسية الحياة البشرية على أنها تتكون من عدد وافر من المجالات كما يؤكد وترفض أي منطق للمجتمع السياسي قد يخلق ترتيبا هرميا ذا بعد واجد بين مجالات الحياة (xx)

لهذا فقد كانت فكرة التنبؤ والاختيار بين ما هو مطروح من أفكار وفلسفات فكانت فكرة التسامح . ولما لم تكن كافية في استيعاب تعدد الإرادات والحيلولة دون الاختلاف والتنازع حولها ، اعتبرت الديمقراطية إن التعددية هي الوسيلة

المناسبة للحفاظ على التوازن (دون الوقوع في العنف) بين التعددية في الفلسفات والآراء والمذاهب ، وبين حرية الاختيار والتبني واستيعاب القوى التي يتشكل المجتمع كله منها .^(xxi)

ومن ذلك يظهر بان تعدد الحقائق ونسبيتها شكلت الأساس الفكري للتعددية السياسية في الفكر الليبرالي المرتكز على تنوع وتعدد الحقائق وإمكانية تغييرها وصعوبة الإجماع القيمي ورفض احتكار الحقيقة أو الترويج لها بشكل قسري .

إما الحق فانه يكتمل مع الحقيقة بكونه يشكل الأساس الفكري للتعددية السياسية وهو ما يؤكد معظم الكتاب والمختصون ، فالحق هو ادعاء ضد الغير ولا يقوم إلا بإقرار الآخرين على انه يمثل القاعدة ذات قيمة معنوية سارية المفعول في المجتمع . ولا يستقيم إلا بفرائن الحال الاجتماعية التي تحكمها قواعد مرعية . فالذي يدعيه المرء بمفرده وبقرارة نفسه ليس حقا ، بل حدث لا علاقة لأحد آخر به . ومادام مفهوم الغير يشمل هيئات متعددة ، فان إقرار ما هو حق لا يكون من قبل فريق واحد ، فما هناك من حق إلا وله أكثر من صانع . وليس الغير متعدد الإحجام والهويات فقط، بل الصلاحيات أيضا، مما يجعل بعض الحقوق تسري في محيط اجتماعي معين ولا تسري في غيره.^(xxii)

بينما يربط آخرون مسألة الحق بالواجب بما يسمونه علاقة تبادلية . والحق لا يتقرر بمجرد معاينة الواقع ، بل بالنظر إلى قواعد ومقاييس بعينها ، وهو إذا ما تقرر فانه يفرض التزاما وواجبا على الشخص نفسه باحترامه لحق الآخرين وكذلك واجبا على الآخرين باحترامه . فالحق الذي لي واجب عليك ، والواجب المفروض علي هو ينبوع الذي تستمد منه الحق الذي لك.^(xxiii)

وإذا كان احتجاج بعض العقائديين على التعددية أو المذهب التعددي باعتبار انه يبيح أي دعوة لها صاحب يتابعها . فان التعدديون يردون على ذلك بان التعددية مبدأ قائم على الندية ، فهو يوزع حقوق التعبير سواسية على جميع حملة المعتقدات المتباينة ، ولكنه لا يذكي أو يكرس احدها ، التعددية مجرد نهج في العمل السياسي ، تقوم على أساس قاعدة إنسانية وواقعية مفادها إن الحق ليس حكرا على احد ، وان التنافس السياسي من اجل ترجيح منظومة ما وإضعاف منظومة أخرى ، سنة مشروعة ومبدأ التعددية السياسية يصير على شرعية الصراع المنظم فقط .^(xxiv) وليست التعددية في الاتجاهات السياسية إذا تنازلا أو إكراما للبعض . التعددية واقع حال ، والتعرض لها بالمنع ليس سوى عملية ضغط لخيارات الناس ، فالتحذير من فرض مواقف مواطن على آخر لا يلغي الصراع العقائدي الإيديولوجي ، انه فقط صفة الحقانية والتعالي ، ليس هناك من سبيل إلى إعلاء قيمة على أخرى الا كمسألة رأي ، حيث ان جميع القيم تفضيلية تعبر عن أهواء ومصالح يختلف كثيرا في تحبيدها أو صلاحها للمجتمع والفرد .^(xxv)

ويذهب سعدي كريم سلمان إلى إن مفهوم التعددية يرتبط بجذور فلسفية تقوم على رفض الأحادية ، أي رفض ثمة مبدأ واحدا غالبا أو القول بان الحقيقة كل عضوي واحد ، ما يعني تنوع البشر والأحداث والظواهر في الكون من حيث عدم التعبير عن طبيعة أو حقيقة واحدة مطلقة . والليبرالية في جانبها السياسي تقرر وتدافع عن التعددية السياسية ، باعتبارها إحدى خصائص المجتمع المعاصر فالمجتمع الديمقراطي يتميز عن غيره بكونه مجتمعا لا يكبت بالقوة مظاهر الاختلاف ولا ينكر حق التعدد .^(xxvi)

لهذا فان التعددية السياسية بوصفها حق وحقيقة الجماعات السياسية والاجتماعية في التعبير عن نفسها وعن مطالبها ومصالحها ، وأكثر من ذلك حقها في المشاركة السياسية الرسمية بأن تكون لها منابرها وقنواتها وتنظيماتها المستقلة

التي تمكنها من الإعلان عن رؤاها ومواقفها السياسية ، بل تمكنها من تحقيق هذه الرؤى والمواقف في مجال العمل السياسي . (xxvii)

من هنا فان ثمة رافد أساسي يغذي التعددية في الفكر السياسي الغربي بمنظومته الليبرالية ، والمتمثل بالنظرة النسبية، ليعزز ذلك إقرار الاختلاف في الرؤى والمعتقدات السياسية التي تعزز مكانة الفرد فيه ، وذلك يعود إلى التزام الدولة بحياديتها تجاه الاختلاف بالرؤى السياسية ، مما يعني بالنتيجة تعزيز فكرة المساواة والتي تشكل الرافد الثاني للتعددية .

المحور الثالث: المساواة وتثبيت التعددية في الفكر الليبرالي الغربي .

أدى الحديث عن نسبية الحقيقة والحق إلى الحديث عن المساواة كأساس فكري للتعددية السياسية . فحق الأشخاص في المساواة بالمطالبة أو المشاركة أو إبداء آرائهم هي سبل تؤدي إلى التعددية السياسية ، فبأسم المساواة في المجتمعات الديمقراطية التعددية يتاح لجميع المواطنين بغض النظر عن جنسهم وعرقهم ودينهم أن ينظموا في جماعات سياسية . وحسب وليم كونللي بأن " المساواة يجب أن تفهم على أنها ليست ببساطة كنهاية بحد ذاتها ولكن على أنها شرط للتعددية الديمقراطية ". (xxviii)

في حين يذهب اريك كيسلاسي إلى أن المساواة لا تعني التجانس ، أن الأمر يتعلق أكثر بمبدأ عام ، يجب من خلاله أن يعامل كل الأفراد ، من دون أي تفرقة ، على قدم المساواة داخل المجتمع ، الاعتراف لهم بكرامتهم الإنسانية من دون إلغاء فرادتهم . (xxix) وتشترك مع المساواة وتفرغ منها : الحاجة ، الاستحقاق . فبينما ينظر البعض إلى المساواة على أنها تلبية للحاجات الاقتصادية أي إن المساواة تكون في التساوي بأسباب العيش والتمكين منها ، أي تكون مسألة توزيعية فقط . ولكن الحاجة قد تحد من نسبة المساواة مادام غرضها الإعانة وليس التكافؤ . بينما يرى أصحاب نظرية الاستحقاق إن الفكرة تنطلق من قاعدة المساواة في الفرص . وفي الفكر الليبرالي يقصد من المساواة إعطاء كل مواطن فرصة موازية لغيره لتفعيل مواهبه وقدرته على العمل والتحرك بصورة عامة . (xxx)

ومن الكتابات التي ظهرت حول هذا الموضوع نظرية العدالة لجون رولز ، إذ يصفه كيسلاسي بأنه يكمن هدف الفيلسوف الأمريكي جون رولز في حل للخلاف الجوهرى حول الشكل العادل لمؤسسات المجتمع الديمقراطي الرئيسية في الظروف الحديثة وهو مجتمع يتميز بتعددية . وتكمن المشكلة في صعوبة إيجاد قاعدة للوحدة الاجتماعية والتعاون غير المرتبط بأي إيديولوجية ، وبالتالي فإن الجديد في خطوة رولز يكمن من ناحية في رفض الليبرالية المتوحشة التي تضحي بالفقراء باسم الفاعلية الاقتصادية ، ومن ناحية أخرى رفض الاشتراكية المستبدة التي تترجم بتضحية الأثرياء باسم العدالة الاجتماعية ، لذلك يقترح حلا وسطا ينبغي ان يسمح بالمواءمة بين احترام الحريات الفردية والمساواة : يجب أن تبدي الديمقراطية الليبرالية العادلة اهتماما بمراقبة الحرية الاقتصادية لتمنع هذه الأخيرة من التسبب بلا مساواة لا تحتمل على الصعيد الاجتماعي . (xxxi)

وضرورة المساواة السياسية بين المواطنين تنبثق من اعتبارات إدارة الاختلاف في الآراء وتباين المصالح . كما تركز على حق تقرير المصير ، وحرية تصرف كل إنسان في تقرير مصيره . فكل إنسان من حيث المبدأ أدرى بمصلحته . ووصاية إنسان على إنسان آخر بالغ الرشد عاقل ، انتقاص من إنسانيته واعتداء على كرامته . ما لم يثبت العكس فان كل إنسان اقدر على التعبير عن رأيه وأصلح من يحدد مصلحته . ومن هنا تنبثق ضرورة المساواة السياسية بين المواطنين ، ويكتسب المواطن

حقه في المساواة السياسية . وبذلك يصبح من الضروري أن يشارك جميع المواطنين دون استثناء في عملية اتخاذ القرارات الجماعية الملزمة كافة . وهذا تعبير عن اكتساب رأي كل مواطن واكتساب مصلحته ، وزنا مساويا واعتبارا مماثلا لأراء ومصالح غيره من المواطنين . ومبدأ المساواة هو في الواقع القوة المحركة للديمقراطية . ولم تقم الحروب والانتفاضات الشعبية عبر التاريخ إلا نتيجة لغياب المساواة . وعندما توصلت المجتمعات الديمقراطية إلى إقرار مبدأ المساواة ، وسلمت بحقوقها السياسية ، تمكنت من السيطرة على مصادر العنف ، وتمكنت من أن تدير أوجه الاختلاف سلميا وكذلك لا يحول أي وجه من أوجه التنوع دون التعايش السلمي بين الجماعات وقبول كل منهما شريكا للآخر . (xxxii) والمساواة التي التي تكون الدعامة الرئيسية في تعريف الديمقراطية ، وهي تعطي في الواقع للبشر الاعتياد على تمتعهم بالذاتية فيما بينهم ، وبعدم الزهو والفخر إلا بإرادتهم الخاصة . وعمليا فإن الاستقلال في روابطهم الخاصة إلى التحرز والارتباب في كل سلطة ، بما في ذلك سلطة الحكومة ، وإلى تنمية مذاقهم للحرية السياسية . (xxxiii)

إن منطق المساواة المعاصرة القائم ليس على مساواة المواطنين أمام القانون أو المساواة في الحقوق السياسية والمدنية وإنما تجاوز ذلك بآفاق أوسع ليتجاوز حدود الليبرالية الكلاسيكية ، والمطالبة بالمساواة بين المواطنين من حيث إعطائهم وتمكينهم من مباشرة الشؤون السياسية من خلال إعطاء المواطنين كافة في الدولة جميع الحقوق وبما يجعلهم معبرين عن آرائهم ومواقفهم في ظل حماية القانون لهم وهو ما يشكل أساسا فكريا مهما للتعددية السياسية ، ففي ظل نظريات النخبة أو النظريات الشمولية ، فإن ثمة فئة محدودة لها الحق في مباشرة الشؤون السياسية سواء كانت نخبة مثقفة أو طبقة تولى تياريا وما على باقي المجتمع سوى الإنصات والتطبيق . لذا فانه في ظل أجواء التعددية فإن الجميع لهم الحق في المشاركة في صنع السياسات العامة من باب إن تعدد هذه الآراء والقيم ليس فيه ضرر وإنما سيكون سبيلا لمواجهة استفراء فئة على أخرى . حيث يشير هاري بويت إلى دور حركات الحقوق المدنية التي كانت تطالب بالمساواة بين السود والبيض بقوله " كانت حركة الحقوق المدنية في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات امتدادا قويا لتقاليد السياسات التي محورها المواطن . وحين شدد مارتن لوتر كينغ على الحاجة إلى تحقيق وعد الديمقراطية وإعادة امتنا إلى أبار الديمقراطية العظيمة التي حفرها الآباء المؤسسون عميقا كان يعني بذلك أكثر من مجرد تحقيق مكاسب للسود وإنهاء الفصل العنصري . فقد كان يعني أيضا استعادة الفهم والممارسة الديمقراطية " وكانت العملية السياسية الرسمية ترتبط مباشرة بقضايا لها علاقة بحياة الناس اليومية وكان في وسع مثل هذه التجربة ان تخلق حسا انتقاليا في الحياة العامة. (xxxiv)

من هنا ، فإن الرؤى التي أكدت على المساواة كانت تعي ضرورة وجودها والعمل بها ، لأنها تمثل الحاضنة التي تتيح لجميع الأفراد بعرض آرائهم ومعتقداتهم تحت مظلة المساواة التي أتاحت لهم أيضا الاختلاف الذي تكون من ثماره التعددية ، لان منظومة عمل التعددية لا يمكنها العمل في ظل الأحادية التي تفرض عدم المساواة أمام القانون وكذلك التي تعمل على الاستيلاء على معتقدات الأفراد ومصادرتها تحت حجج مختلفة ، ولذلك فإن عمل المساواة في منتظم الليبرالية السياسية ، عمل على تعزيز التمثيل السياسي كرافد يصب في وعي التعددية والحاجة إليها .

المحور الرابع : التمثيل السياسي والتعددية في الفكر الليبرالي الغربي .

يمثل التمثيل السياسي جوهر عمل التعددية الليبرالية ومن دون فان ثمة خلل يعترى التعددية ، كما مثلت النسبية والمساواة ، فان تلك الأسس لا يمكنها العمل من دون وجود تمثيل سياسي للفئات الاجتماعية التي تعبر عنه بصور مختلفة

من بينها الحزبية والمنتديات السياسية والحركات الاحتجاجية لتعمل على تصنيف الآراء والمعتقدات السياسية بعدة مظاهر وأشكال تصب في نهاية المطاف في استمرار عمل التعددية ، وفي هذا الصدد يرى مارسيل غوشيه بان التمثيل السياسي " هو الإخراج السياسي للتعددية السياسية وتميل الدولة للتحوّل لتمثيل المجتمع المدني . والجانب الأهم في التمثيل هو التمثيل - التفويض ، إذ ليس هناك شرعية للحكام إلا الشرعية التمثيلية التي تنجم عن الانتخاب ، والجانب الذي يلي في الأهمية هو جانب التمثيل - الانعكاس أي التمثيل الذي يعكس من خلاله المجتمع في الدولة . وواقع الأمر هو إننا نشهد عملية إبراز كامل للدولة على أنها مرجعية تمثيلية في الوقت الذي تضمحل فيه مرجعيتها المعيارية . لقد كان التمثيل يعني تخطي الاختلافات في ما بينهم وبين الجماعات ، وذلك بهدف الوصول إلى إظهار واقع الجماعة من خلال وحدة إرادتها ، وهذا يعني إبراز الفروقات وضمان رؤيتها داخل المجال العام " (xxxv)

لقد سعت المدرسة التعددية إن تثبت تفسير كيف إن مجموعات المصالح في المجتمع المدني تترجم الانشغالات الفردية إلى مصطلحات سياسية وتساعد في صياغة سياسة عامة ، وحاولت أن تبرهن حسب وجهة نظر اهرنبرغ على إن هذه الجماعات إنما تعبر عن تمثل رغبات الفاعلين الذين يحظون بفرص متساوية للتأثير في مواقف النخب السياسية . فالانتماءات المتعددة والولاءات المتشابكة تفضي إلى التسويات الوسطية والتكامل ، وان الديمقراطية الليبرالية المعتدلة أفضل من يقدر على تظمين مدى واسع من المصالح الناشئة في المجتمع المدني من دون وقوع اضطراب سياسي كبير . (xxxvi)

لقد ارتكز أصحاب المدرسة التعددية على الاستفادة من نظرية التمثيل التي جاءت بها الديمقراطية الليبرالية والعمل على سد ثغراتها بما يتجاوز حالة الفردانية والعزلة التي أصبح يعيشها الفرد في النظم الديمقراطية المتقدمة من خلال البحث عن السبل الكفيلة بتطوير تمثيله من مجرد انتخابات وتأثير في نتائجها إلى ممارسة التأثير على صنع القرارات المتعلقة بالسياسات العامة بشكل يومي ، ولقد قام روبرت دال بتعزيز فكرة إن التنافس بين جماعات ومصالح منظمة يشكل حصائل التخطيط ويؤسس للطابع الديمقراطي لأي نظام ، واخذ تفسير الديمقراطية يدافع عنه بوصفه حزمة من الترتيبات المؤسسة التي تتمخض عن نسيج غني من سياسات جماعات المصالح وتفسح في المجال عبر التنافس على التأثير في القادة السياسيين وانتقائهم لحكم كثرة من الأقليات، وفي تقويم دال ، يشكل هذا وضعاً مرغوباً للأمر من ناحية، وحالة تقترب منها فعلاً أكثر الديمقراطيات الليبرالية من ناحية أخرى. (xxxvii) فالهيكلية المرنة والمنفتحة للديمقراطيات الليبرالية تساعد حسب زعمهم ، على تفسير الدرجة من الامتثال لمؤسسات سياسية مهيمنة في الغرب ، ولقد أكد منظرو التعددية المزاعم القائلة بان الناخبين أكثر لامبالاة وقل حسن واطلاع مما كان قد سبق للمنظرين الديمقراطيين أن اقروا عموماً ، بأنه ليس للمواطنين أي تأثير ذي شأن ، إذا كان لهم بالمطلق مثل هذا التأثير في العملية السياسية، وبأن الممثلين ليسوا أكثر الأحيان إلا صناع رأي، على أنها مزاعم صحيحة ودقيقة تجريبياً . غير أنهم لم يروا تمركز السلطة بأيدي عدد من النخب السياسية المتنافسة أمراً محتوماً . (xxxviii) وخلافاً لعدد كبير من الليبراليين الذين أكدوا أهمية علاقة أي مواطن فرد بالدولة في السياسة الديمقراطية ، دأب التعدديون مقتنعين اثر ماديسون على الانشغال بمشكلة التكتلات . فالتعدديون علقوا أهمية خاصة على السيرورات المفوضية إلى والمتمخضة عن أفراد يدمجون جهودهم في جماعات التنافس على السلطة . (xxxix)

من جهة أخرى يرى ايليا حريق بان " كل ما في أمر التمثيل هو انه يشير إلى أن المرجعية في السلطة تعود إلى المواطن. فالمواطن هو المعني بأمر السلطة وهو صاحب الشأن ، وهو الذي يصيبه مفعول السلطة وعائدها ، فأى تنحية عن ذلك الدور إنما هو تجريد من حريته وسيادته على نفسه وعبارة عن عملية قهر له ".^(xli) ويشير كذلك إلى انه من الخطأ الاعتقاد إن هيمنة ما بالأكثرية يعطيها حق الانفراد بالقرار والاستئثار بالسلطة ، وهو في واقع الأمر لا يعطيها سوى حق تصريف الشؤون العامة بموجب القوانين الدستورية لذلك أكد كثير من المفكرين بان تقوم الأكثرية الحاكمة بالتداول مع الأقلية ومع الفئات المعنية في المجتمع للاستئناس بآرائها وموافقتها إن أمكن، والنظر في الطرق التي يمكن مراعاتها بها .
(xli)

وفي الرواية التعددية تكون السلطة مرتبة ترتيباً تنافسياً ، بعيداً عن التراتبية الهرمية ، إنها جزء لا يتجزأ من عملية مساومة لانتهائية بين العديد من الجماعات الممثلة لمصالح متباينة ، بما فيها على سبيل المثال ، منظمات الأعمال ، النقابات ، الأحزاب السياسية ، الجماعات العرقية ، الطلاب ، ضباط السجون ، الاتحادات النسائية ، والجماعات الدينية . قد تكون جماعات المصالح هذه متشكلة حول صدوع اقتصادية أو ثقافية معينة ، مثل الطبقة الاجتماعية ، الدين ، الانتماء العرقي ، غير إن القوى الاجتماعية تميل على المدى البعيد الطويل ، إلى تغيير تركيبها وتعديل هواجسها وتحويل مواقفها .^(xlii)
ويرى هيلد بان اتخاذ قرارات حكومية ديمقراطية ينطوي على المقايضة الثابتة والمطرودة بين مطالب جماعات صغيرة نسبياً ، وعلى تهدئة هذه المطالب ، رغم أن الرضاء الكامل لجميع المصالح ليس وارداً بأي شكل من الأشكال ، وكذلك فليس ثمة أي مركز صنع قرار قوي ، أوحد ، في المثال التعددي الكلاسيكي ، وبما إن السلطة موزعة أساساً على قطاعات المجتمع ونظراً لوجود نوع من التعددية على صعيد نقاط الضغط ، فإن حشداً متنوعاً من مراكز رسم الخطط وتنفيذ القرارات المتنافسة .^(xliii)

مما سبق يتضح ، بأن التمثيل السياسي عمل على تفعيل التعددية وكفناة هامة يمر عبرها الأفراد والجماعات المتباينة عن جملة الرؤى والمعتقدات السياسية سواء أكانت عبر منتظم سياسي كالأحزاب وجماعات المصالح أو دعوات لممارسة الحقوق السياسية للأفراد عبر المناسبات السياسية كالانتخابات ، فهي تصب في نهاية المطاف في جعل التعددية أكثر فاعلية واتساقاً مما لو فقد التمثيل السياسي .

الخاتمة

جوهر التعددية الليبرالية يقوم على ثالث أسس مهدت له مخاضات فكرية انتهت إلى الرغبة في التأسيس مجتمعات مستقرة ، تعمل على إثراء النقاش المتبادل وفق منطق ينتهي الى انه ليس ثمة حقيقة ثابتة بل متغيرة ومتباينة ، وكذلك تؤمن بأن المساواة تتيح لها استقرار يعقب حالة عدم الاستقرار التي كانت قائمة على عدم المساواة تحت مبررات وحجج واهية مرة دحضها العلم ومرة ثانية دحضتها تجربة التنافس الحر ، ذلك التساوي أتاح لجميع الأفراد إمكانية العمل السياسي ، مما ردد التعددية بجملة من الرؤى والأفكار المتباينة والتي ستعلن عن حاجتها للتعبير عن نفسها وهذا ما وفره التمثيل السياسي الحديث والقائم بالأساس على تساوي الفرص في ظل أجواء يسودها التنافس الحر .

من هنا ، فإن محصلة اختبار صحة الفرضية التي جاء بها البحث من عدمها ، يمكن القول بصحة الفرضية التي جاء بها البحث بان ثمة أسس ارتكزت عليها التعددية في المنظومة الليبرالية وساعدتها على النهوض بما يجعل من النقاش حول التعددية لا يمكنه تخطي هذه الأسس . وذلك يتضح من جلة الاستنتاجات التي يمكن أن نوردتها :

يستنتج بأن أسس التعددية السياسية التي ارتكز عليها الفكر الليبرالي ، هي نسبية الحقيقة والحق ، المساواة، التمثيل السياسي . وقد تبين من البحث بأن التعددية تمثل أسلوباً في إدارة الخلاف السياسي ، وكذلك فإنها تقوم على الاعتراف المتبادل بين الجماعات السياسية المختلفة ، وليس على إنكار جماعة قائمة في الحياة السياسية وعدم الاعتراف بها في خريطة التعددية السياسية ، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى العنف في نهاية المطاف .

واتضح بان التعددية السياسية هي تجاوز لمنطق الأقوال والحقائق المعيارية المطلقة وإنما تركز على تعدد الحقيقة ونسبيتها ، لهذا فان هذه النسبية سوف تتيح تطور الرؤى المختلفة لتلك الحقيقة ، مما يعين بالتالي تعدد الرؤى وهو السبيل الأمثل والمباشر لتعدد الرؤى السياسية ، خاصة بان السياسة لا يوجد فيها حقائق مطلقة . إما في موضوع الحق فقد اتضح بان الحق هو ادعاء ضد الغير وينبغي أن يقوم على اعتراف المجتمع بذلك ، والادعاء بالحق لا يمكن أن يسلك من خلال سبل ملتوية ، وإنما من خلال عرض الحق للمجتمع كأفراد ثم الانتظام للمطالبة بذلك الحق ، وهو ما يؤدي إلى اتخاذ سبل الإقناع وتعدد وجهها النظر ، مما ينتج عنه في النهاية تعددية للنظرة لذلك الحق وهذا الأمر ينطبق أيضاً على المجال السياسي .

وفي موضوع المساواة استنتج بان المساواة وتكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع تولد وتنتج تكافؤ أفراد المجتمع وتساويهم في التعبير والمشاركة السياسية وهو الأمر الذي تستند إليه مدارس التعددية السياسية في تسويغ حججها ومبرراتها . وقد تبين كذلك بان نظريات التعددية السياسية وخاصة الليبرالية منها ارتكزت على فكرة التمثيل السياسي وتوازن جماعات المصالح ومنظمات المجتمع المدني ودورها وتأثيرها في عملية صنع القرار ، للترويج والتنظير لصحة افتراضاتها الامبريقية . في إدارة الشأن السياسي وفي العلاقة بين الأغلبية والأقلية في النظم الديمقراطية الليبرالية المعاصرة.

الهوامش

- ⁱ -قحطان احمد سليمان الحمداني ، النظرية السياسية المعاصرة ، دار الحامد ، عمان ، 2003 ، ص 28-29 .
- ⁱⁱ -عبد الرضا الطعان واخرون ، الفكر السياسي الغربي الحديث والمعاصر ، ج 1 ، جامعة بغداد ، 2008 ، ص 76 .
- ⁱⁱⁱ -فايز صالح ابو جابر ، الفكر السياسي الحديث ، دار الجيل ، بيروت ، 1985 ، ص 54 . وللمزيد من الاطلاع ينظر: حسام باقر الغرابوي ، الليبرالية نظرة في منطلقاتها واسسها الفكرية ، مجلة العلوم السياسية (كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد) العدد(30) ، كانون الثاني ، 2005 ، ص ص 27-59 .
- ^{iv} -حسن حنفي واخرون ، حصيلة العقلانية والتنوير في الفكر العربي المعاصر ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 2006 ، ص ص 135-156 .
- ^v -سعدى كريم سلمان ، الامكانية الديمقراطية بين الواحدة والتعددية في الفكر السياسي الاسلامي ، مجلة الاسلام والديمقراطية(بغداد) ، العدد (15) ، ايار ، 2006 ، ص 58 .
- ^{vi} -جابر سعيد عوض ، التعددية في الأدبيات المعاصرة مراجعة نقدية ، مجلة قراءات سياسية (مركز دراسات الإسلام والعالم ، فلوريدا) ، العدد (3) ، السنة (4) ، صيف ، 1994 ، ص ص 23-24 .
- ^{vii} -عبد الوهاب الكيالي (محرر) واخرون ، موسوعة السياسة ، ج 1 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 1990 ، ص 768 .
- ^{viii} -ينظر مقدمة سعدالدين ابراهيم ، كتاب التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي ، (ندوة) ، منتدى الفكر العربي ، عمان ، 1989 ، ص 15 .

- ix- احمد صدقي الدجاني ، التعددية السياسية في التراث العربي الإسلامي ، كتاب التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي ، المصدر السابق ، ص26.
- x- محمد محمود ربيع ، إسماعيل صبري مقلد ، موسوعة العلوم السياسية ، مطابع دار الوطن ، الكويت ، 1994 ، ص 471.
- xi- احمد ثابت ، التعددية السياسية في الوطن العربي تحول مقيد وفاق غائمة ، مجلة المستقبل العربي (مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت) العدد (155) ، كانون الثاني ، 1992 ، ص ص4-5.
- xii- ديفيد هيلد ، نماذج الديمقراطية ، ج1 ، ترجمة فاضل جتكر ، معهد الدراسات الاستراتيجية العراقي ، بيروت ، 2006 ، ص250.
- xiii- عامر حسن فياض ، فكرة التعددية السياسية في العراق الحديث الصيرورة والباكر ، مجلة دراسات عراقية ، (بغداد) ، العدد (1) ، شباط ، 2005 ، ص4 .
- xiv- طه جابر العلواني ، التعددية اصول ومراجعات بين الاستيعاب والابتداع ، مجلة قراءات سياسية (مركز دراسات الاسلام والعالم ، فلوريدا) ، العدد(2) ، السنة الرابعة ، ربيع ، 1994 ، ص ص128-129.
- (*) وصل ارسطو الى التفريق بين الكمال النسبي والكمال المطلق . لذلك فهو يعد بان ما هو سيء لابد من شيء جيد جدير بالاهتمام . وكذلك لابد انه حتى في ما هو معتبر جيدا ، من شيء سيء ، وبذلك يمكن ان نصل بما هو سيء او بما هو جيد الى الكمال الفعلي عن طريق تفادي النقص فيما هو سيء . للمزيد من الاطلاع ينظر : مارسيل بريلو ، جورج ليسكة ، تاريخ الافكار السياسية ، الاهلية للنشر والتوزيع ، بيروت ، 1986 ، ص52 . وكذلك عامر حسن فياض ، علي عباس مراد ، المدخل الى الفكر السياسي القديم والوسيط ، منشورات جامعة قار يونس ، بنغازي ، 2004 ، ص172 وما بعدها .
- xv- جون ستوروات ميل ، أسس الليبرالية السياسية ، ترجمة امام عبد الفتاح امام ، ميشيل ميتاس ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1996 ، ص135 .
- xvi- المصدر نفسه ، ص142 .
- xvii- اوس جينز ، الدين في الساحة العامة المدنية ، كتاب بناء مجتمع من المواطنين ، تحرير دون أي ايبيري ، ترجمة هشام عبد الله ، الاهلية للنشر والتوزيع ، عمان ، 2003 ، ص271 .
- xviii- مارسيل غوشيه ، الدين في الديمقراطية ، ترجمة شفيق محسن ، المنظمة العربية للترجمة ، بيروت ، 2007 ، ص ص118-119 .
- xix- ايليا حريق ، الديمقراطية وتحديات الحداثة بين الشرق والغرب ، دار الساقى ، بيروت ، 2001 ، ص33. للمزيد من الاطلاع ينظر : ملحم قربان ، الواقعية السياسية ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، 1981 ، ص189 وما بعدها .
- xx- وليام أ . غالستون ، التعددية السياسية والقيود المفروضة على سلطة الدولة ، ترجمة سنية نمر ياسين ، مؤمنون بلا حدود للدراسات والابحاث ، الرباط ، 2016 ، ص22 .
- xxi- طه جابر العلواني ، مصدر سابق ذكره ، ص129.
- xxii- ايليا حريق ، مصدر سابق ذكره ، ص ص58-60
- xxiii- عبد الفتاح حسين العدوي ، الديمقراطية وفكرة الدولة ، مؤسسة سجل العرب ، القاهرة ، 1964 ، ص325 .
- xxiv- ايليا حريق ، مصدر سابق ذكره ، ص96 .
- xxv- نفس المصدر ، ص ص400-401 .
- xxvi- سعدي كريم سلمان ، مصدر سابق ذكره ، ص ص59-60 .
- xxvii- عامر حسن فياض ، مصدر سابق ذكره ، ص ص5-6 .
- xxviii- William E. Connolly , The ethos of pluralization , university of Minnesota press – mineapolis , London , 1999 , p80 .
- xxix- اريك كيسلاسي ، الديمقراطية والمساواة ، ترجمة جهيدة لاوند ، معهد الدراسات الاستراتيجية العراقي ، بيروت ، 2006 ، ص37 .
- xxx- ايليا حريق ، مصدر سابق ذكره ، ص ص199-200 .
- xxxi- اريك كيسلاسي ، مصدر سابق ذكره ، ص ص122-123 .
- xxxii- علي خليفة الكواري ، مفهوم الديمقراطية المعاصرة ، كتاب المسألة الديمقراطية في الوطن العربي ، سلسلة كتب المستقبل العربي (19) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2000 ، ص ص35-36 .

- xxxiii – محمد احمد اسماعيل ، الديمقراطية ودور القوى النشطة في الساحات السياسية المختلفة ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، 2010 ، ص 115 .
- xxxiv – هاري سي بويت ، الشعبي : المواطنة كعمل عام وحرية عامة ، كتاب بناء مجتمع من المواطنين ، مصدر سابق ذكره ، ص 348 .
- xxxv – مارسيل غوشيه ، مصدر سابق ذكره ، ص 155-156 .
- xxxvi – جون اهرنبرغ ، المجتمع المدني التاريخ النقدي للفكرة ، ترجمة علي حاكم صالح ، حسن ناظم ، المنظمة العربية للترجمة ، بيروت ، 2008 ، ص 389 .
- xxxvii – ديفيد هيلد ، مصدر سابق ذكره ، ص 358 . وللمزيد من الاطلاع ينظر :
- Jean L.cohen , democracy deference and the right of privacy , in book democracy and difference , edited by seyla bnhabeb , Princeton university press , new jersey , 1996 , pp182-186 .**
- xxxviii – ديفيد هيلد ، مصدر سابق ذكره ، ص 346 .
- xxxix – نفس المصدر ، ص 347 .
- xl – ايليا حريق ، مصدر سابق ذكره ، ص 44 .
- xli – نفس المصدر ، ص 43 .
- xlii – ديفيد هيلد ، مصدر سابق ذكره ، ص 351 .
- xliii – نفس المصدر ، ص 352 .